

ملخص التقرير

فبراير ٢٠١٦

لقى تقرير الغرفة التجارية للقاهرة الصادر عن إدارة البحوث الضوء على عدد من الموضوعات ملخصها كالتالي:

الموضوع الاول:

“نشرة أسعار السلع الأساسية بالسوق” سجل مؤشر حركه الأسعار خلال فبراير ٢٠١٦ التغيرات التالية

م	المجموعات السلعية	الوسط البسيط لمعدلات التغير	
		التغير الشهري	التغير السنوي
		فبراير ٢٠١٦ / يناير ٢٠١٦	فبراير ٢٠١٦ / فبراير ٢٠١٥
١	الحبوب والبقول	٣,٩٪	١٣٪
٢	الزيوت والمسلي	٠,٢٪	٢,١٪
٣	البقالة	٣٪	٤,٤٪
٤	الجبن والألبان والبيض	١,٣٪	٤,٦٪
٥	اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك	٠,٥٪	١٠,٨٪
	اللحوم الحمراء	٧٪	٠,٢٪
	الدواجن	١٠,٣٪	١٨,٦٪
٦	الخضراوات والفاكهة	٣,٨٪ -	٥,٢٪ -
	الخضراوات الطازجة	٢٪	٢٣,٤٪
	الفاكهة الطازجة	--	٦٪
٧	الخضراوات المجمدة	--	--
٨	المنظفات الصناعية	--	--
٨	مواد البناء	--	٣,٨٪ -
	الأسمنت	٣,٣٪	٢,١٪ -
	حديد التسليح	٣,٣٪	٢,١٪ -

الموضوع الثاني :

“محصول البطاطس بين الانتاج والتصدير” تحظى البطاطس المصرية بقبول كبير في الأسواق الخارجية حيث تناول التقرير تطور الانتاج المحلى من محصول البطاطس خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٤ الذى اتخذ اتجاهاً متزايداً مقارنة بسنة الأساس وصل أقصاه عام ٢٠١٢ بكمية ٤٧٥٨ ألف طن بزيادة نسبتها ٣٠,٩٪ إلا أن النسبة تراجعت لتسجل بنهاية المدة زيادة ٢٤,١٪ ثم استعرض التجارة الخارجية حيث اتضح إرتفاع كمية الواردات التى سجلت في أفضل حالتها ٢٤٦ ألف طن عام ٢٠١٣ أما صادرات البطاطس فباستثناء التراجع الذى سجلته عام ٢٠١١ حيث انخفضت بنسبة ٧١,٨٪ اتخذت الكمية إتجاهاً متزايداً لتصل أقصاها عام ٢٠١٣ بكمية ٦٤١ ألف طن مقابل ٤٣٦ ألف طن أول المدة بزيادة نسبتها ٤٧٪ وتناول الجزء الأخير تطور المتاح للاستهلاك من البطاطس في السوق المحلى الذى سجل زيادة خلال الفترة مقارنة بسنة الأساس وصل أقصاه عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٢,٤٪ ثم تراجعت نسبة الزيادة لتصل بنهاية الفترة إلى ١٥,٤٪ وسلك متوسط نصيب الفرد من إستهلاك البطاطس نفس الاتجاه حيث وصل أقصاه عام ٢٠١٢ بكمية ٣٠,٥ كجم مقابل ٢٦,١ كجم أول الفترة محققاً زيادة نسبتها ١٦,٨٪ ووصل متوسط نصيب الفرد بنهاية المدة ٢٨,٤ كجم بزيادة نسبتها ٨,٨٪ مقارنة بسنة الأساس.

الموضوع الثالث:

“تطور المتاح للاستهلاك من السكر فى السوق المحلى” إستعرض التقرير وضع السكر فى السوق المحلى خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٤ من خلال تناول الانتاج المحلى لكل من سكر القصب و سكر البنجر حيث شهد إجمالى انتاج السكر زياده خلال الفتره مقارنة بسنة الأساس وصلت أقصاها بنهاية المدة لتسجل ٢٢٩٨,٢ ألف طن مقابل ١٥٩٨,٨ ألف طن أول المده محققا زيادة نسبتها ٣,٧٪ كما كشف عن إرتفاع الأهمية النسبية لسكر البنجر مقابل تراجع أهمية سكر القصب من ٦٢,٦٪ حتى وصلت إلى ٤٤,٦٪ ثم تناول التقرير تطور التجارة الخارجية حيث سجلت كمية الواردات أقصى مستوى لها عام ٢٠١١ بزياده نسبتها ١٦,١٪ ثم تراجعت لتصل إلى أدنى مستوياتها بنهاية الفترة بانخفاض نسبته ٢٧,٤٪ مقارنة بسنة الأساس فى المقابل تراجعت كمية الصادرات المصرية من السكر خلال الفترة مقارنة بسنة الأساس حيث وصلت أداها عام ٢٠١٢ بإنخفاض نسبته ٥٣٪ ورصد الجزء الأخير تطور المتاح للاستهلاك من السكر فى السوق المحلى الذى اتخذ اتجاها متزايدا مقارنة بسنة الأساس وصل أقصاه عام ٢٠١٢ لتسجل ٢٩٦٠,٧ ألف طن بزياده نسبتها ٣٧,٩٪ ثم تراجعت نسبة الزيادة لتصل فى نهاية المدة ٣١,٤٪ مقارنة بسنة الأساس.

الموضوع الرابع:

“تحليل جانبى العرض والطلب على الموالح” رصد التقرير تطور المتاح للاستهلاك فى السوق المحلى من الموالح (برتقال/ يوسفى/ الليمون المالح) خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٤ حيث كشف عن إرتفاع إجمالى الانتاج المحلى خلال الفترة وصل أقصاه بنهاية الفترة بزياده نسبتها ١٩,٨٪ مقارنة بسنة الأساس حيث بلغت نسبة الزيادة فى محصول البرتقال ٢٢٪ واليوسفى ٢٣٪ على حين تراجع الليمون المالح محققا انخفاض نسبته ٤,٨٪ حيث سيطر البرتقال على هيكل انتاج الموالح خلال الفترة بمتوسط ٦٦,٧٪ واليوسفى بمتوسط ٢٢,٧٪ ثم انتقل إلى الصادرات حيث غلب البرتقال على هيكل صادرات الموالح ليسجل زياده وصلت أقصاها بنهاية الفترة نسبتها ٤٦,٤٪ مقارنة بسنة الأساس كما ارتفعت صادرات اليوسفى من ١٤ ألف طن عام ٢٠١٠ حتى وصلت إلى ٢٩ ألف طن بنهايتها بزياده نسبتها ١٠٧,١٪ إلا أنها لم تمثل فى أفضل حالاتها نسبة ٣٪ من إجمالى انتاج اليوسفى، أما عن الاستهلاك النهائى من الموالح فرصد التقرير زياده فى الاجمالى تراوحت نسبتها بين ١,١٪ عام ٢٠١١ حتى ٢,٦٪ عام ٢٠١٤ وتراجع متوسط نصيب الفرد من ٢٠ كجم عام ٢٠١٠ إلى ١٩,١ كجم عام ٢٠١٤ بانخفاض نسبته ٤,٥٪

الموضوع الخامس:

“تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى مصر” تناول التقرير رصد لحجم الاستثمار الاجنبى المباشر خلال الفترة من عام ٢٠١٠/٩ وحتى ٢٠١٥/١٤ حيث اتضح تذبذب فى حجم التدفقات الاجنبية الداخلة للسوق المصرى والتي تراجعت بشكل ملحوظ عام ٢٠١١/١٠ لتسجل ٩٥٧٤,٤ مليون دولار بانخفاض نسبتها ١٣٪ عن مستوى بداية المده ثم ارتفع عام ٢٠١٢/١١ بنسبة ٦,٩٪ مقارنة بسنة الأساس مالم يثبت أن تراجعت فى العامين التاليين ثم عادت للارتفاع فى نهاية المدة بزياده نسبتها ١٧,٣٪ ثم انتقل للتدفقات الخارجة التى اتجهت نحو الزيادة مقارنة بسنة الأساس ووصلت أقصاها عام ٢٠١٢/١١ بزياده نسبتها ٨٣,٢٪ وسجلت التدفقات الخارجة بنهاية الفترة ٦٥٤٢,٤ مليون دولار بزياده نسبتها ٥٣,٩٪ كما كشف التقرير عن تراجع مساهمة الاستثمارات الاجنبية فى إجمالى الناتج المحلى من ٣,١٪ عام ٢٠١٠/٩ لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠١٣/١٢ بنسبة ٠,٣٪ وسجلت نسبة المساهمة فى نهاية الفترة ٢٠١٥/١٤ بنسبة ١,٩٪